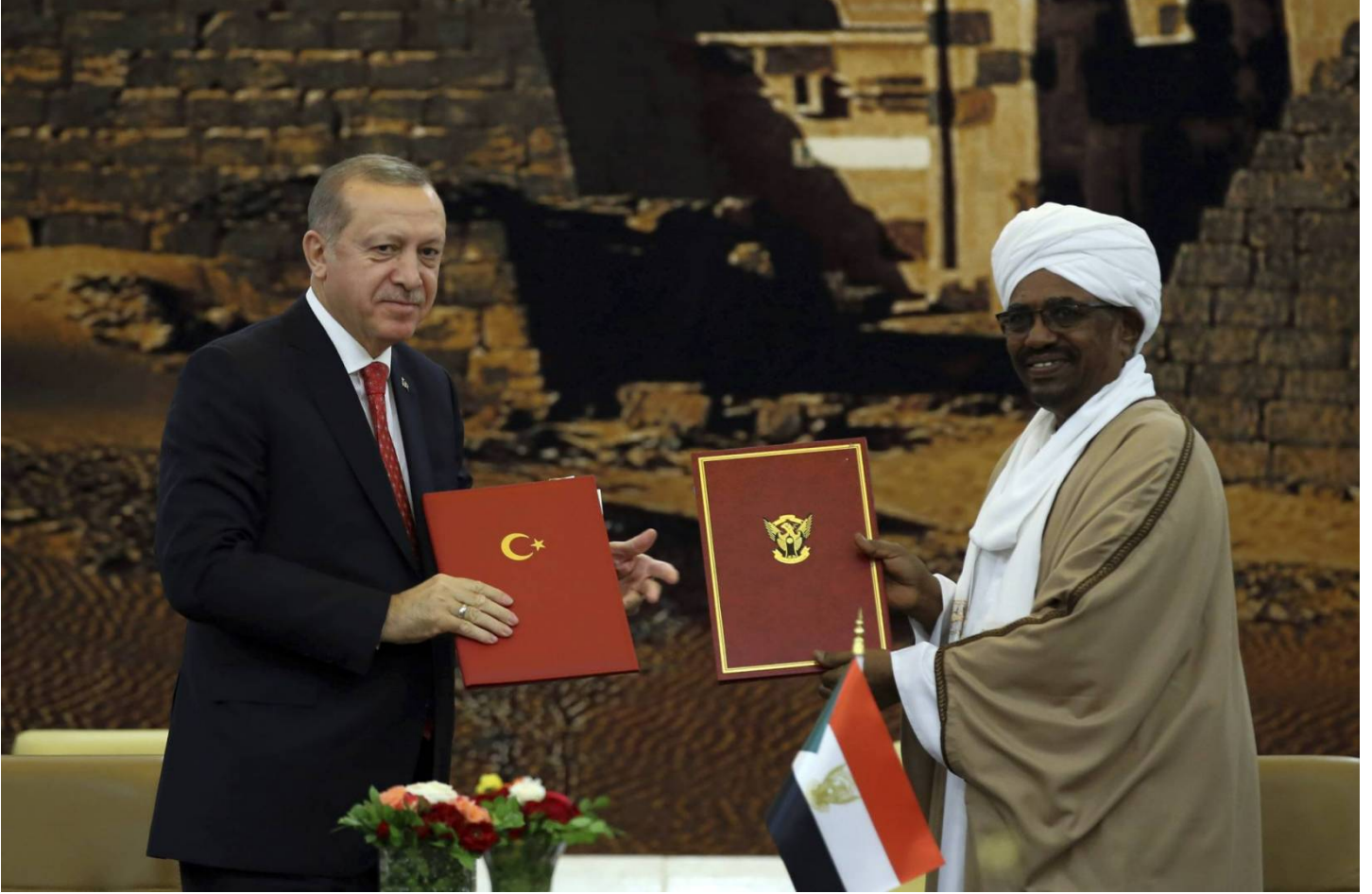


اتفاقيات اقتصادية جديدة بين تركيا و السودان... حلقة جديدة من صراع النفوذ مع الإمارات ومصر



رغم المساعي الإماراتية والسعودية والمصرية للتقارب مع السودان عبر تعزيز الدعم والمساعدات المالية للخرطوم وتوقيع عدة اتفاقيات حول الاستثمار سعياً لدفع الخرطوم نحو الموقف الإماراتي السعودي في مواجهة كل من قطر وتركيا، إلا أن الخرطوم واصلت سياسة الحياد تجاه هذا الصراع حيث شهد الأسبوع الماضي توقيع عدة اتفاقيات مع تركيا في مجالات الطاقة والزراعة.

تأتي هذه الاتفاقيات بعد أيام على توقيع اتفاق مع مصر ضمن اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي عُقدت في القاهرة الشهر الماضي، والتي كان من بينها التصديق على منح الخرطوم القاهرة مليوني متر مربع لإقامة منطقة صناعية بالقرب من العاصمة الخرطوم.

وتمثلت هذه الخطوة بتوقيع تركيا والسودان، الإثنين الماضي، اتفاقيتين لتعزيز التعاون بينهما في مجالي النفط والزراعة، وذلك وسط مراسم رسمية أقيمت في السفارة التركية بالخرطوم.

وأبرمت الاتفاق الأول شركة "بتروكيا" الحكومية، ووزارة النفط السودانية لتطوير الحقول، بهدف فتح الطريق أمام الاستثمارات التركية في السودان، فيما تم توقيع الاتفاق الثاني بين المديرية العامة للإدارات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والغابات التركية، ووزارة الزراعة والغابات السودانية. وينص الاتفاق الأخير على تحديد إحداثيات الأراضي الزراعية التي ستخصص لتركيا، وتسهيل عبور المعدات والأجهزة الزراعية التركية من الجمارك، ليبدأ بعدها رجال الأعمال الأتراك باستثماراتهم في السودان.

وقال وزير الزراعة والغابات التركي، بكر باكدميرلي، إن المرحلة الأولى من الاتفاق الأول، ستشهد تدفق استثمارات تركية إلى السودان ستصل قيمتها إلى 100 مليون دولار أميركي، مؤكداً أن بلاده تسلمت إحداثيات أراضي زراعية تبلغ مساحتها 780 ألفاً و500 هكتار، تسهم في توفير الأمن الغذائي لتركيا والسودان وبلدان أخرى.

وتأتي الاتفاقيات الجديدة بين الخرطوم وأنقرة بشأن استثمارات تركية على الأراضي السودانية، ضمن حلقات التنافس الإقليمي بين تركيا والإمارات، تارة بشكل مباشر، وتارة أخرى عبر الحليف المصري، للسيطرة على منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ويأتي هذا في وقت قالت مصادر دبلوماسية سودانية، إن "الاتفاقيات الجديدة الموقعة مع الجانب التركي تأتي تأكيداً للعلاقات المتميزة بين الجانبين، ولا تستهدف استفزاز أو إثارة أطراف إقليمية"، مشددة على أن "السودان يرحب بالاستثمار الأجنبي، وهناك توجه حكومي كبير نحوه عبر تقديم التسهيلات" بحسب ما أوردته صحيفة "العربي الجديد" اللندنية.

وأوضحت المصادر أن "السودان لا يفكر سوى في مصلحة شعبه ومواطنيه، ونسعى دائماً إلى تحسين مستوى معيشة المواطن السوداني وتأمين مصالحه، من دون النظر إلى التشابكات الإقليمية".

وحول ما إذا كانت الاتفاقيات الجديدة تأتي كتدارك تركي للاتفاقيات الموقعة أخيراً بين السودان ومصر، قالت المصادر: "نؤكد دائماً أن هذه الصراعات الإقليمية لا تعنيننا، ولكن ما يعنيننا هو مصالح بلادنا أينما وجدت، من دون الدخول في صراعات"، مؤكدة أن "السودان يفتح أبوابه للجميع".

وفي ما إذا كانت تلك الخطوة قد تثير غضب الجانب المصري، في ظلّ التحسّن في العلاقات بين الجانبين، قالت المصادر: "هذا أمر سوداني خالص متعلّق بالسيادة على أراضيها، وأي حديث بشأنه يعدّ تدخلاً في شؤون داخلية، خصوصاً أنّها استثمارات اقتصادية خالصة ليست لها علاقة باتفاقيات عسكرية تمسّ المنطقة".

وكانت مصادر سودانية كشفت للصحيفة عن أنّ الخرطوم صادقت على منح مصر مليوني متر مربع تحت مسمى إنشاء منطقة صناعية، على النيل، بالقرب من العاصمة الخرطوم، موضحةً أنّ تلك الخطوة تأتي ضمن مجموعة خطوات أخرى تشمل استثمارات اقتصادية لها أبعاد سياسية في منطقة البحر الأحمر".

وقالت المصادر إن إحدى النقاط التي تسببت في تأجيج الخلافات وتوتر العلاقات بين البلدين في وقت سابق، هي "اعتراض مصر الحاد على الاتفاقيات التي وقّعتها السودان مع تركيا في وقت سابق، والتي كان من بينها اتفاقية تسمح لأنقرة بالوجود في جزيرة سواكن المطلة على البحر الأحمر".

وأوضحت المصادر أنّ القاهرة وقتها أبدت اعتراضاً كان هو الأول من نوعه؛ إذ لوّحت بعمل عسكري في البحر الأحمر، مبررةً ذلك بأن "الخرطوم تضع القاهرة وسط حصار النفوذ التركي، من جهة الجنوب في السودان، إضافة إلى المخاوف المصرية من النفوذ التركي في ليبيا على الحدود الغربية المصرية".

وأشارت المصادر إلى أنّ صيغة الوجود الاقتصادي المصري في السودان عبر مناطق صناعية أو استثمارات على ساحل البحر الأحمر، أسهمت في تهدئة القاهرة، التي باتت لا تمثّل نفسها فقط في تلك المرحلة. وحول كيفية وجود القاهرة عبر استثمارات اقتصادية كبرى في وقت تعاني من أوضاع اقتصادية قاسية، أشارت المصادر إلى أنّ "هناك معادلة مصرية خليجية، ضمن إدارة الخرطوم علاقاتها الإقليمية، وفي ظلّ علاقات جيّدة بين السودان والسعودية".

من جهة أخرى، قالت مصادر مصرية إنّ التحرك المصري نحو منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي في الوقت الراهن، يأخذ طابع "الوكالة" للإمارات التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع النظام المصري حالياً، إذ تمولّ أبو ظبي الكثير من الأنشطة التي تهدف إلى تقوية نفوذها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لافتة في الوقت ذاته إلى أنّ "القاهرة تقوم في الوقت الراهن بدور رأس الحربة في التوجّه الإماراتي نحو السودان، إلى حين استدراجه تدريجياً، لإنهاء النفوذ التركي - القطري في تلك المنطقة".

واتفقت مصر والسودان مطلع الشهر الجاري على التنسيق في ما بينهما بما يتصلّ بالبحر الأحمر، ضمن الاتفاقيات التي جرت مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي اجتمعت في القاهرة بمشاركة وزراء من البلدين.

وقال مشروع بيان 2018 للجنة الوزارية المصرية السودانية التحضيرية للجنة العليا المشتركة، المقرّر عقدها في الخرطوم في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، إنّ "الجانبين أكدا أهمية التنسيق بينهما بشأن البحر الأحمر كمرّ مائي غاية في الأهمية، سواء في اجتماعات الدول المشاطئة للبحر الأحمر، أو في أي محافل أخرى في هذا الشأن".

ويأتي ذلك وسط مساعٍ إماراتية للسيطرة على منطقة البحر الأحمر والوجود المكثّف بها، حيث قامت أبو ظبي بتعزيز أنشطتها الاقتصادية في حوض البحر الأحمر، عبر ذراعها "شركة موانئ دبي العالمية"، المملوكة لحكومة دبي، والتي فازت بامتياز مدته 20 عاماً لتشغيل ميناء جيبوتي عام 2000. كما تسيطر الشركة أيضاً على إدارة وتشغيل وتنمية ميناء العين السخنة، الأمر الذي يعدّ جوهرياً، لكونه أقرب ميناء إلى العاصمة المصرية القاهرة.

وفي العام الماضي، وقّعت الشركة اتفاقية مع هيئة قناة السويس لإنشاء شركة ستقوم بتطوير منطقة مساحتها 95 كيلومتراً مربعاً في منطقة العين السخنة.

وفي المملكة العربية السعودية، تدير موانئ دبي العالمية محطة الحاويات الجنوبية في ميناء جدة الإسلامي. وفي عام 2017، فازت بعقد لتطوير الميناء بأكمله، دعماً للرؤية السعودية 2030، والمشروع الضخم الذي تبلغ تكلفته 500 مليار دولار.

والشهر الماضي كشف التقرير الذي نشرته صحيفة الاخبار اللبنانية حول وثائق نسبت للسفارة الإماراتية في الخرطوم، عن سياسة كل من أبوظبي والرياض تجاه السودان ومحاولة الضغط على نظام البشير للانحياز إلى الموقف الإماراتي والسعودي فيما يتعلق بالأزمة مع قطر وقطع العلاقات مع تركيا.

وبحسب ذلك الوثائق فإن السفير الإماراتي لدى الخرطوم حمد محمد الجنيبي أقر خلالها أن بلاده بمشاركة السعودية لم تترك نظام الرئيس السوداني عمر البشير حتى دفعته دفعةً نحو تبديل تموضعه الإستراتيجي من حكومة صديقة لإيران وداعمة للمقاومتين الفلسطينية واللبنانية، إلى أخرى مرتمية في حوض "الاعتدال" ومستميّة لنيل الرضا الأمريكي.

وخلال الشهرين الماضيين صارت الخرطوم تحظى باهتمام إماراتي سعودي كبير، الأمر الذي ربطه محللون بتصريحات سودانية حول التلويح بسحب قواتها من التحالف العربي في اليمن، إضافة إلى مواجهة التحركات القطرية تجاه السودان والتي كان آخرها ما أعلنه السفير القطري لدى الخرطوم عن رسالة من أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، موجهة إلى الرئيس السوداني المشير عمر البشير، تتعلق بالعلاقات الثنائية وتطوير الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وإعلانه عن مشروع قطري لافتتاح عشرة مراكز خدمية في ولايات دارفور الخمس، تقدر قيمتها بـ 70 مليون دولار أمريكي.